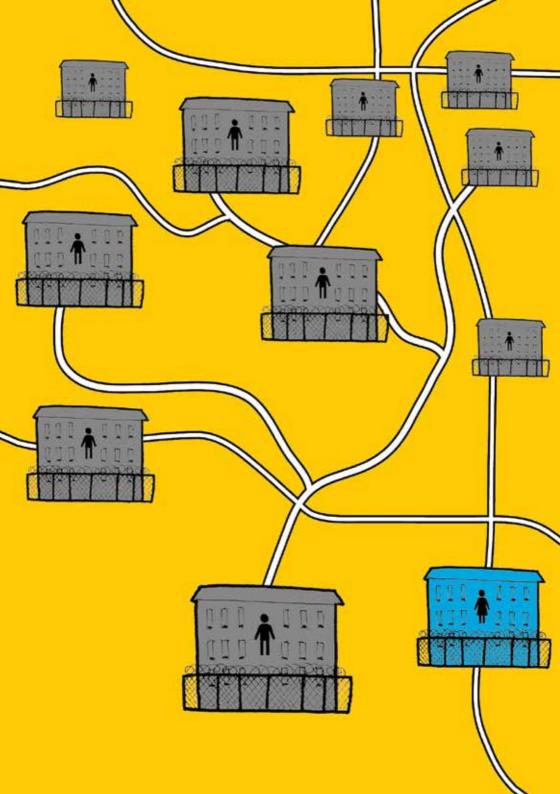






قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) دليل مختصر





قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)

عالمياً، هناك ما يزيد على نصف مليون امرأة وفتاة موجودات في السجون لقضاء أحكام ترتبت على إدانتهن أو ينتظرن المحاكمة رغم أنه من المفترض أنهن بريئات. وتتجاهل نظم المعدالة الجنائية بصورة روتينية الاحتياجات الخاصة بهؤلاء النساء والفتيات اللواتي يمثلن ما يقدر (9%-2) من نزلاء السجون الوطنية حيث تسعى قواعد بانكوك الصادرة عن الأمم المتحدة إلى تلبية هذه الاحتياجات.

خلفية عن النساء السجينات

إن معاملة المجرمات من النساء بالطريقة نفسها التي يعامل بها المجرمون من الرجال لن تحقق المساواة بين الجنسين.

فالظروف التي ترتكب فيها المرأة الجريمة تختلف عن تلك التي يرتكب فيها الرجل الجريمة.

الحقائق

- إن نسبة لا يستهان بها من المجرمات نزيلات في السبجون كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لمستويات متعددة من التمييز والحرمان.
- ترتكب المرأة بصورة رئيسية جرائم بسيطة ترتبط بصورة وثيقة بالفقر، كالسرقة والاحتيال وجرائم ثانوية تتعلق بالمخدرات.
 - إن أقلية صغيرة من النساء تصدر بحقهن إدانات لارتكابهن جرائم عنف، بينما أغلبية كبيرة منهن كن أنفسهن ضحايا للعنف.





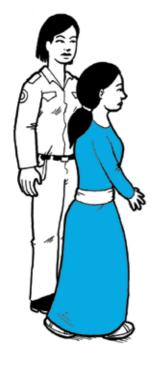
قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)

لأن النساء والفتيات يمثلن أقل من عشر نزلاء السجون فإن خصائصهن واحتياجاتهن ظلت تفتقر إلى الاعتراف بها ولم نقابل على نظاق واسع بما تستحقه من عناية من نظم العدالة الجنائية. إن السجون وأنظمتها – بدءاً من المعمار والإجراءات الأمنية مروراً بالرعاية الصحية والتواصل مع الأسرة وانتهاءً بفرص التدريب- مصممة في العادة للرجال.

كما كان هناك هوة موجودة في المعايير الدولية حول تلبية احتياجات النساء في نظام العدالة الجنائية. في كانون الأول من عام 2010 تم جسر هذه الهوة عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم

(A/RES/65/229) قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات والمعروفة باسم (قواعد بانكوك).

إن هذه القواعد ضرورية لحماية حقوق النساء المجرمات والسجينات، حيث تناولت بشكل صريح مختلف احتياجات المرأة والخلفيات المختلفة التي تأتي منها. كما إن قواعد بانكوك هي أول وثيقة دولية تعالج احتياجات الأطفال المرافقين لأمهاتهم في السجون.





يقدر عدد الأطفال الذين يوجد أحد والديهم في السجن في جميع أنحاء العالم بمليون طفل، وهناك عشرات الآلاف يرافقون أمهاتهم في السجون.



ومن خلال التصويت بالإجماع على قواعد بانكوك اعترفت 193 دولة هم عدد أعضاء الأمم المتحدة بأن للمرأة في نظام العدالة الجنائية خصائص ومميزات واحتياجات خاصة بجنسها ووافقت جميع الدول على احترامها وتلبيتها.

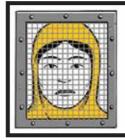
من الذي تحميه قواعد بانكوك؟

- تحمي السجينات اللواتي ينتظرن المحاكمة والمفترض براءتهن، كما تحمي أؤلنك اللواتي يقضين أحكاماً بالسجن بعد إدانتهن.
 - القواعد أيضا المرأة السجينة بموجب ما تسميه الدولة "توقيفاً إدارياً".
 - المجرمات اللواتي يحكم عليهن عقوبات عير احتجازية (التدابير أو العقوبات غير الاحتجازية).
 - الأطفال لوالدين سجينين والأطفال المرافقين لأمهاتهم في السجون.
 - ح كما تحمى بعض القواعد السجناء والمجرمين الذكور.

فعلى سبيل المثال، هناك اعتراف بالدور المحوري لكلا الوالدين، وبناءً عليه تطبق بعض القواعد بالتساوي على السجناء الذكور وعلى المجرمين الذين يكونوا آباءً.

لماذا سميت قواعد بانكوك؟

لأن الحكومة التايلاندية كانت صاحبة المبادرة بخصوص قواعد بانكوك الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد لعبت صاحبة السمو الملكي الأميرة باجر اكيتيابها دوراً محورياً في وضع القواعد.



وفي دول كالأردن
تسجن النساء لمدد
قد تصل أحياناً إلى
عقد من الزمن
بحجة "الحماية من
جريمة الشرف".

ماذا تتضمن قواعد بانكوك؟

توجه القواعد السبعون أصحاب القرار وواضعي السياسات والمشرعين والسلطات التي تصدر الأحكام وموظفي السجون إلى الحد من السجن غير الضروري للمرأة وتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة السجينة.

ابقوا النساء خارج السجن.

ترشد قواعد بانكوك بشأن البدائل التي تراعي الفوارق بين الجنسين وذلك في الوضعين: التوقيف قبل المحاكمة والحكم بعد الإدانة والتي تتصدى لأكثر الأسباب شيوعاً لارتكاب الجرم. نقر القواعد بأن السجن بسبب الجرائم المرتكبة من قبل النساء عادة ما يكون حلاً غير فعال وغالبا ما يكون ضاراً ، الأمر الذي يعيق إعادة إدماجها في المجتمع وقدرتها على عيش حياة طبيعية مع احترامها للقانون

ومن الأمثلة على البدائل الحساسة للنوع الإجتماعي في السجن خدمات الإرشاد المدعومة بمرافق خاصة بالأطفال. ومن شأن هذا أن يوفر حلاً للمجرمات الأمهات يمكنهن من التعامل مع الأسباب الأساسية للسلوك الإجرامي مع الاستمرار في رعاية أطفالهن







إذا أرسلت إلى السجن ...

تستجيب قواعد بانكوك لمختلف احتياجات النساء عنطريقتز ويدهنبمعلوماتعننظام السجون (الرعاية الصحية و برامج إعادة التأهيل وتدريب موظفي السجون وحقوق الزيارة.).

توفير رعاية صحية ملائمة

بالإضافة إلى الرعاية الصحية الإنجابية، هناك حاجة إلى استجابات محددة حساسة للنوع الإجتماعي في مجال الصحة النفسية، وتعاطي المخدرات والعلاج والرعاية من الأمراض الأخرى. وينبغي أن تتمتع السجينات بنفس إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الوقائية، مثل الكشف عن سرطان الثدي، كما تقدم للمرأة في المجتمع.

معاملة المرأة معاملة إنسانية

تتطلب القواعد أن تعامل المرأة بإنسانية وكرامة. على سبيل المثال يحظر استخدام أدوات التقييد على المرأة أثناء المخاض، وأثناء الولادة وبعد الولادة مباشرة. كما تحظر القواعد اللجوء إلى الحبس الانفرادي أو العزل التأديبي في حالة النساء الحوامل، والنساء ذوات الأطفال الرضع والأمهات المرضعات رضاعة طبيعية.





الحفاظ على الكرامة أثناء عملية التفتيش

يجب أن تحترم إجراءات التفتيش كرامة النساء. نظراً لخطر الساءة المعاملة أثناء عمليات التفتيش باللمس من فوق الملابس وحتى أكثر من ذلك خلال عمليات تفتيش الجسم بالتعرية من الملابس أو التفتيش الجسدي المهين، فعمليات التفتيش يجب أن تتم من قبل موظفات من النساء وينبغي تطوير أساليب تفتيش بديلة.

الحماية من العنف

إن السجينات عرضة لخطر كبير يتمثل في الاغتصاب، والاعتداء الجنسي والإذلال في السجن. كما أنهن عرضة لجميع أشكال سوء السلوك الجنسي من قبل موظفي السجن والسجناء الأخرين، بما في ذلك اللمس غير اللائق أثناء عمليات التقتيش، ومراقبتهن عند تبديلهن الملابس، أو الاستحمام أو استخدام المرحاض.

إعالة أطفال السجينات

يجب أن توفر خدمات السجن جميع احتياجات الأطفال في السجن مع أمهاتهم، سواء الطبية أو الجسدية أو النفسية. وبما أن هؤلاء الأطفال ليسوا سجناء، فمن الواجب عدم معاملتهم على هذا النحو. تطلب القواعد أيضا وضع أحكام خاصة للأمهات قبل إدخالهن السجن، حتى يتمكن من ترتيب رعاية بديلة للأطفال الذين يُتركون في الخارج.





تكمل قواعد بانكوك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد طوكيو بشأن بدائل السجن الصادرة عن الأمم المتحدة.

من النظرية إلى التطبيق

تمثل قواعد بانكوك خطوة هامة متقدمة لتحقيق حقوق النساء السجينات والنساء المجرمات. والآن تحتاج المعابير الى أن توضع موضع التطبيق.

لا تحتاج كثير من القواعد الى موارد إضافية لتطبيقها، ولكنها تحتاج إلى تغيير في الوعي والموقف والممارسات وبوجه خاص استثماراً ملتزماً بتدريب موظفي السجون وصناع السياسات ومديري السجون وغيرهم ممن هم على تماس بالمرأة في نظام العدالة الجنائية.



وسيلة إيضاحية للتنفيذ

لدينا مجموعة واسعة من الموارد العملية لمساعدتك على وضع قواعد بانكوك الصادرة عن الأمم المتحدة موضع التنفيذ. يرجى زيارة:

www.penalreform.org/priorities/women-in-the-criminal-justice-system

الوثيقة التوجيهية:

هي دليل لكل قاعدة، وتدابير مقترحة التنفيذ على المستوى العملي ومستوى السياسات، مع أمثلة على الممارسة الجيدة وذلك لاستلهام فكر جديد.

فهرس التنفيذ:

تم تنظيم قائمة مرجعية شاملة لتقييم تنفيذ القواعد لمختلف الفاعلين، ويمكن استخدامها في تطوير السياسات والاستر اتيجيات.

كلا الوثيقتين نشرتا بالاشتراك مع المعهد العدلي التايلاندي.

دورة على شبكة الإنترنت: المرأة في التوقيف. وضع قواعد بالكوك الصادرة عن الأمم المتحدة موضع التنفيذ:

دورة مجانية على الانترنت تعتمد على سرعة المتعلم الذاتية، تجمع بين تحليل القواعد والتقييمات التفاعلية وتطبيق القواعد على مواقف حياتية واقعية، ويمنح المشارك شهادة تصدر عند إتمام الدورة.

دليل رصد يراعي الفوارق بين الجنسين:

هو دليل لمساعدة الهيئات على رصد قيام أماكن التوقيف بإدماج المنظور الجندري في عملهم، ومجابهة للعنف ضد النساء والفتيات أثناء التوقيف نشر بالاشتراك مع جمعية مناهضة التعذيب

الوسيلة الإيضاحية متوفرة بعدة لغات.

الوصول إلى العدالة التمييز ضد المرأة في نظم العدالة الجنائية:

ترسم هذه الورقة الموجزة الخطوط العريضة للمخاوف المتعلقة بالتمييز ضد المرأة كجانية مزعومة في نظام العدالة.

الاحتياجات المهملة: الفتيات في نظام العدالة الجنائية:

تسلط هذه الورقة الموجزة الضوء على القضايا الخاصة التي تواجه الفتيات المتورطات في نظم العدالة الجنائية وتقدم توصيات لتعزيز حماية حقوقهن.

نشرت بالاشتر اك مع الفريق المشترك بين الوكالات حول عدالة الأحداث.

النشرة الإلكترونية:

هي جولة متابعة فصلية لمعلومات عن المرأة في نظام العدالة الجنائية، وقواعد بانكوك وأنشطة الفريق المشترك بين الوكالات حول عدالة الأحداث وغيرها بشأن القواعد. يتم الاشتراك عن طريق البريد الإلكتروني:

info@penalreform.org

⇒ التقارير البحثية:

ثلاثة تقارير بحثية: "من هن السجينات؟" تنظر إلى خلفية وصفات النساء السجينات.

تمت تغطية ستة بلدان: أرمينيا، جورجيا، الأردن، تونس، قاز اخستان وقير غيزستان.

وسيلة إيضاحية حول قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الإحتجازية المجرمات (قواعد بالكوك)









